

H/LD/WG/7/INF/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 يوليو 2018

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة السابعة

جنيف، من 16 إلى 18 يوليو 2018

نظام اللغات بموجب نظام لاهاي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

أولاً. مقدمة

1. تلقى المكتب الدولي أثناء التحضير للدورة الحالية للفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي "الفريق العامل") اقتراحاً بإدراج الروسية كلغة رسمية لنظام لاهاي.¹
2. وتلقى المكتب الدولي من مفوض مكتب الدولة للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية طلباً للنظر في إمكانية إدراج الصينية كلغة عمل في نظام لاهاي.
3. وتجدر الإشارة إلى أن وفد الصين دعا إلى إدراج الصينية كلغة عمل في الدورات الماضية للفريق العامل لمساعدة مستخدمي نظام لاهاي². وقُدِّم الطلب أعلاه تحسباً لانضمام الصين إلى وثيقة 1999.

¹ انظر الوثيقة H/LD/WG/7/5 بعنوان "اقتراح مقدم من وفد الاتحاد الروسي".

4. وتقدم هذه الوثيقة معلومات أساسية عن نظام اللغات الحالي لثلاثة من أنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي أنظمة لاهاي ومدريد ومعاهدة البراءات، وكذلك عن بعض الاعتبارات العامة المتعلقة بالموارد اللازمة لتشغيل نظام متعدد اللغات والفوائد المحتملة التي يمكن أن يستمدها المستخدمون من هذا النظام.

ثانياً. الأنظمة العالمية وأنظمة اللغات الخاصة بها

النظام الثلاثي اللغات بموجب نظام لاهاي

5. تخضع الطلبات والتسجيلات الدولية بموجب نظام لاهاي لنظام اللغة الذي سنته القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة بموجب وثيقة 1999 ووثيقة 1960 الصادرة عن اتفاق لاهاي (يشار إليها فيما يلي "اللائحة التنفيذية المشتركة").

6. ووفرت القاعدة 6، كما اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد وثيقة جديدة لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للتصاميم الصناعية المعقود من 16 يونيو إلى 6 يوليو 1999، اللغتين الإنكليزية والفرنسية كلغتين للطلب الدولي، والتدوين، والنشر، والاتصالات.

7. وعدلت جمعية اتحاد لاهاي في دورتها الثامنة والعشرين (الدورة العادية السابعة عشرة) المعقودة عام 2009 القاعدة 6 لإدخال اللغة الإسبانية³ على قدم المساواة مع اللغتين الإنكليزية والفرنسية. ودخلت القاعدة المعدلة حيز النفاذ في 1 أبريل 2010.

8. وتنص القاعدة 6(1) أن يكون الطلب الدولي باللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية. وبناءً على ذلك، فإن استمارة الطلب الدولي (DM/1) وواجهة الإيداع الإلكتروني على موقع الويبو الإلكتروني متاحين بجميع هذه اللغات. ويمكن إيداع طلب دولي، حسب خيار المودع، إما مباشرة لدى المكتب الدولي أو بصورة غير مباشرة عن طريق مكتب الطرف المتعاقد الذي يلتقي إليه المودع (المادة 4(1)(أ) من وثيقة 1999).⁴

9. وفي حالة مثل هذا الإيداع غير المباشر، يمكن للمكتب أن يقصر لغة الطلبات الدولية التي يعالجها في واحدة أو اثنتين من اللغات الثلاث. ومع ذلك، تُتاح للمودعين دائماً إمكانية تقديم طلباتهم الدولية مباشرة إلى المكتب الدولي. وقد أودع في 2017 ما مجموعه 95 في المائة من الطلبات الدولية مباشرة إلى المكتب الدولي.

² انظر الفقرة 15 من "تقرير" الوثيقة H/LD/WG/3/8، والفقرة 16 من "تقرير" الوثيقة H/LD/WG/4/7، والفقرة 10 من "مشروع تقرير" الوثيقة H/LD/WG/6/7 Prov.

³ ارجع إلى الباب الثالث من الوثيقة H/A/28/1، والفقرتين 15 و17 من الوثيقة H/A/28/4، والوثيقة H/A/26/2 التي تحمل عنوان "دراسة الآثار المترتبة على الإدماج المحتمل للإسبانية في نظام اللغات لنظام لاهاي".

⁴ يمكن لأي طرف متعاقد أن يحظر مثل هذا الإيداع غير المباشر وفقاً للمادة 4(1)(ب) من وثيقة 1999. وقد كانت الأطراف المتعاقدة في تاريخ هذه الوثيقة هي المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وكرواتيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا ولاتفيا وموناكو والجبل الأسود وسلوفينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوكرانيا والمملكة المتحدة.

10. وتنص القاعدة 6(2) على أن يكون التدوين في السجل الدولي والنشر في نشرة التصاميم الدولية (المشار إليها فيما يلي "النشرة") باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية فيما يخص التسجيل الدولي. ويتولى المكتب الدولي الترجمة اللازمة للتدوين والنشر (القاعدة 6(4))⁵. ويجب الإشارة إلى لغة الإيداع في التدوين والنشر (القاعدة 6(2)).

11. ويجب أن تكون جميع التبليغات التي يوجهها المودع أو صاحب التسجيل أو أي مكتب إلى المكتب الدولي بشأن الطلب أو التسجيل الدوليين باللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، حسب خيار المودع، أو صاحب التسجيل أو الطلب، أو المكتب (القاعدة 6(3) "1"). ومن ناحية أخرى، يجب على المكتب الدولي تبليغ المودع، أو صاحب التسجيل أو الطلب، أو المكتب، باللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، حسب خيار المودع، أو صاحب التسجيل أو الطلب، أو المكتب (القاعدة 6(3) "2" و "3").

12. ولم يُستخدم مصطلح "لغة العمل" ولا "اللغة الرسمية" في القاعدة 6. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالمكتب الدولي، فإن جميع الخدمات، ليس فقط ما يتعلق منها بالإجراءات الدولية (أي الطلب والنشر والتبليغ) ولكن أيضاً دعم العملاء وتوعيتهم (جميع المواد الإعلامية⁶، والرد على الاستفسارات شفويًا أو كتابيًا)، مدعومة حاليًا باللغات الثلاث.

عبء العمل: الإحصاءات والترجمة

13. تهم معاملات الترجمة، على أساس يومي، بعض النصوص الواردة في الطلب الدولي. وتلك النصوص هي بيان المنتجات التي تشكل التصميم الصناعي أو التي سيستخدم لأجلها ذلك التصميم الصناعي (القاعدة 7(3) "4")، وتشكل أيضاً وصفًا للسمات المميزة للتصميم الصناعي (القواعد 7(4) (ب) و (5) (أ) و (11) (2))، وكذا وصفًا موجزًا للنسخ (ما يسمى "شرح المصطلحات والرموز") (القواعد 7(4) (ب) و (5) (أ) والبند 405 (ج) من التعليمات الإدارية للطلبات بموجب اتفاق لاهاي).

14. وفي عام 2017، تلقى المكتب الدولي 213 5 طلباً دولياً، منها 86.8 في المائة أودعت باللغة الإنكليزية، و12.4 في المائة باللغة الفرنسية و0.8 في المائة باللغة الإسبانية. ومن ناحية أخرى، كانت أكثر من 99 في المائة من القرارات المستلمة من المكاتب باللغة الإنكليزية.

15. وخلال الفترة نفسها، ترجم المكتب الدولي 059 432 كلمة، تمت ترجمة 40 في المائة منها باستخدام أدوات الترجمة الآلية. وتكلفت موارد الترجمة البشرية بترجمة الكلمات الباقية. والنسبة المئوية للكلمات التي تُرجمت من خلال الأدوات الآلية هي نتيجة عملية مستمرة حدثت مع مرور الوقت⁷. ولذلك، لا يمكن توقع تحقيق معدل مماثل في الترجمة الآلية بلغات إضافية على الفور، إذ يستغرق استحداث أدوات الترجمة الآلية وقتاً طويلاً.

⁵ يمكن للمودع أن يرفق بالطلب الدولي ترجمة مقترحة لأي نص وارد في الطلب الدولي، ولكن ترجع مسؤولية الترجمة للمكتب الدولي (القاعدة 6(4)).

⁶ على سبيل المثال، يُتاح "دليل نظام لاهاي للمستخدمين" (<http://www.wipo.int/hague/en/guide/>) والمذكرات الإعلامية لنظام لاهاي (<http://www.wipo.int/hague/en/notices/>) باللغات الثلاث.

⁷ يخضع الاعتماد على مثل هذا الاسترداد الآلي لعدد المصطلحات المحزنة. ففي عام 2017، كانت نسب الاسترداد الآلي (المطابقة) لكل معاملة على الشكل التالي: الإنكليزية إلى الفرنسية (43 في المائة) والإنكليزية إلى الإسبانية (39 في المائة) والفرنسية إلى الإنكليزية (29 في المائة) والفرنسية إلى الإسبانية (33 في المائة) والإسبانية إلى الإنكليزية (20 في المائة) والإسبانية إلى الفرنسية (25 في المائة).

16. وبما أن غالبية التبليغات التي يتم تلقيها ومعالجتها بالإنكليزية، كما ذكر أعلاه، فإن 5 في المائة فقط من عبء عمل الترجمة كان باللغة الإنكليزية، في حين أن 45 في المائة كان باللغة الفرنسية، و50 في المائة باللغة الإسبانية⁸.

نظام اللغات بموجب نظام مدريد

17. يشبه نظام اللغات في نظام مدريد نظام اللغات في نظام لاهاي، حيث يتضمن اللغات الثلاث نفسها، أي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. ويوضع نظام اللغات بموجب اللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات وبروتوكوله ("لائحة نظام مدريد").

18. وفي وقت صياغة هذه الوثيقة، وبوجود 101 طرف متعاقد في بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، تلقي المكتب الدولي 200 56 طلب دولي في عام 2017.

19. وتتص القاعدة 6(1) من نظام مدريد على أن تكون الطلبات الدولية بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية حسب ما يقره مكتب المنشأ.

20. وبما أنه يجب دائماً تقديم الطلب الدولي من خلال مكتب المنشأ، فإن خيارات المودعين فيما يخص لغات الإيداع تقتصر بطبيعة الحال على اختيار المكتب للغات المنصوص عليها (وعادة ما تكون لغة واحدة فقط).

21. وكما هو الحال في نظام لاهاي، يترجم المكتب الدولي محتويات التسجيل الدولي، بما في ذلك قائمة السلع والخدمات، إلى اللغتين الأخرين. وبالتالي، فإن تدوين ونشر التسجيل الدولي يكونان بتلك اللغات الثلاث. ويجوز للمودع/صاحب التسجيل الدولي والمكتب التواصل مع المكتب الدولي بأي من اللغات الثلاث.

22. ولم يُستخدم مصطلح "لغة العمل" ولا "اللغة الرسمية" في القاعدة المذكورة أعلاه. وكما هو الحال بموجب نظام لاهاي، يدعم المكتب الدولي في الوقت الحالي جميع الخدمات (بما في ذلك جميع المواد الإعلامية⁹، والرد على الاستفسارات شفويا أو كتابيا) باللغات الثلاث.

23. وأخيراً، تلقي المكتب الدولي اقتراحات لإدراج ثلاث لغات إضافية في نظام مدريد، وهي الصينية والإندونيسية والروسية، كي تناقشها في الدورة السادسة عشرة القادمة للفرق العاملة المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد والتي ستدور حول التسجيل الدولي للعلامات، وستُعقد من 2 إلى 6 يوليو 2018¹⁰.

⁸ بما أن ترجمة الطلب الدولي تتم حالياً إلى لغتين، فإن كل لغة من هاتين اللغتين تستأثر بنصف عبء عمل الترجمة. وعلاوة على ذلك، فإن الارتباط بتوزيع اللغات المذكورة في الفقرة 14 ليس صارماً لأن نسب عبء العمل هذه تعكس عدد الكلمات المترجمة بالفعل، وقد تختلف تلك الكلمات من طلب دولي إلى آخر.

⁹ على سبيل المثال، "دليل التسجيل الدولي للعلامات بموجب اتفاق مدريد وبروتوكوله" (<http://www.wipo.int/madrid/en/guide/>)، والمذكرات الإعلامية لنظام مدريد (<http://www.wipo.int/madrid/en/notices/>)، ومعالم نظام مدريد (<http://www.wipo.int/newsletters/>)، <http://www.wipo.int/newsletters/> (archive/ar/madrid_highlights.html) باللغات الثلاث.

¹⁰ انظر الوثائق MM/LD/WG/16/7، وMM/LD/WG/16/8، وMM/LD/WG/16/9.

نظام اللغات بموجب نظام معاهدة البراءات

24. يُعتبر نظام معاهدة البراءات أكبر أنظمة الويبو العالمية حيث يضم 152 طرفًا متعاقدًا وأكثر من 243 000 طلب دولي (عام 2017).

25. ولا تنص معاهدة البراءات نفسها على لغات محددة لأغراض تنفيذها. وتتسم المعاهدة بالمرونة الكافية لتوفير لغات مختلفة للتطبيق والنشر والاتصال، وهذا هو الحال في الوقت الحالي (المادة 3(4)"1" و 21(4) من معاهدة البراءات).

26. وتنص القاعدة 3.48 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات على 10 لغات للنشر، وهي العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والكورية والبرتغالية والروسية والإسبانية. ومع ذلك، لا تُترجم ولا وثيقة إلى جميع لغات النشر.

27. ويجب أن يحتوي الطلب الدولي على عريضة ووصف ومطلب حماية واحد أو أكثر ورسم واحد أو أكثر (عند الاقتضاء) وملخص (المادة 3(2) من معاهدة البراءات).

28. ويجوز إيداع طلب دولي بأية لغة يقبلها مكتب تسلم الطلبات¹¹. وإذا أودع الطلب الدولي لدى مكتب تسلم الطلبات بلغة ليست من بين لغات النشر العشر المذكورة أعلاه، فيجب على المودع ترجمة الطلب إلى واحدة من لغات النشر تلك¹².

29. ولإيداع طلب دولي مباشرة لدى المكتب الدولي، كمكتب تسلم الطلبات، تُقبل أي لغة طالما أن الطلب يحتوي على عريضة بلغة النشر (القاعدة 1.12 من معاهدة البراءات). وعلاوة على ذلك، إذا أودع الطلب الدولي (أي مكوناته بخلاف العريضة) بلغة ليست من بين لغات النشر العشر، يجب على المودع أن يزود المكتب الدولي بترجمة له إلى إحدى لغات النشر، في حدود زمنية معينة. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات، وهي واجهة الإيداع الإلكتروني التي يوفرها المكتب الدولي للطلبات الدولية، متاحة بلغات النشر العشر.

30. ويُنشر الطلب الدولي بلغة واحدة من لغات النشر العشر. وإذا كانت لغة الإيداع واحدة من لغات النشر، فسيُنشر الطلب بتلك اللغة (القاعدة 3.48(أ) من معاهدة البراءات)¹³.

31. وإذا نُشر الطلب الدولي بلغة غير الإنكليزية، فيجب أن يُنشر اسم الاختراع والملخص وكل نص يتصل بالصورة أو الصور المصاحبة للملخص بهذه اللغة الأخرى وبالإنكليزية. ويُعد المكتب الدولي مسؤولاً عن إعداد هذه الترجمة (القاعدة 3.48(ج) من معاهدة البراءات).

¹¹ يتسم نظام معاهدة البراءات بوجود إدارات مختلفة مثل مكتب تسلم الطلبات، وإدارة البحث الدولي، والإدارة المحددة للبحث التكميلي، وإدارة الفحص التمهيدي الدولي، والمكتب الدولي. ويجوز للمكتب نفسه أداء بعض هذه الوظائف في سياقاتها الخاصة.

¹² قد يحتاج المودع أيضًا إلى توفير ترجمة، إذا طلبت منه إدارة البحث الدولي المختصة ذلك، للسماح بإجراء بحث دولي باللغة المقبولة لدى إدارة البحث الدولي.

¹³ إذا لم تكن لغة الإيداع واحدة من لغات النشر، فينبغي للمودع ترجمة الطلب (القاعدة 3.48(ب) من معاهدة البراءات).

32. وينشر المكتب الدولي أيضاً "جريدة معاهدة البراءات" (المادة 55(4) من معاهدة البراءات) باللغتين الإنكليزية والفرنسية (القاعدة 2.86(أ) من معاهدة البراءات)¹⁴، والتي تحتوي على معلومات معينة عن كل طلب دولي منشور¹⁵. وبالتالي، فإن المكتب الدولي مسؤول عن تقديم الترجمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية لتلك العناصر (إذا صيغ النص الأصلي أو ترجمة المودع بلغة نشر مختلفة) أثناء النشر الدولي¹⁶.

33. ومن المتوقع حالياً أن تُنشر معظم الاتصالات مع المكتب الدولي باللغتين الإنكليزية أو الفرنسية (القاعدة 2.92(د) و(هـ) من معاهدة البراءات)، على الرغم من التدرج في فتح هذا الأمر على عدد أوسع من اللغات إذا سمحت الأنظمة والموظفين بذلك.

34. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمكتب الدولي، فإن الخدمات والمواد الإعلامية المتعلقة بنظام معاهدة البراءات غير متاحة بالضرورة بجميع لغات النشر العشر، وعلى قدم من المساواة¹⁷. إضافة لغات بموجب نظام لاهاي والآثار المحتملة لذلك

إضافة لغات بموجب نظام لاهاي والآثار المحتملة لذلك

35. من وجهة نظر قانونية، من شأن إضافة لغات إلى نظام لاهاي أن يتطلب تعديل القاعدة 6 من اللوائح المشتركة. وفي حين أن هذا يستلزم بالضرورة قراراً تتخذه جمعية اتحاد لاهاي، دون الحاجة إلى تعديل وثيقة 1999 و1960، فسيترب عن هذا التغيير آثار هامة.

36. وسيكون من الضروري إجراء دراسة معمقة لتحليل جميع الآثار المحتملة لإضافة اللغات إلى نظام لاهاي. وستتناول الدراسة بالتفصيل الآثار العملية، والتشغيلية، ومسائل التوظيف، والآثار المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، والآثار المالية العامة للقرار المذكور أعلاه.

¹⁴ يجري النشر الدولي، في سياق المادة 21 من معاهدة البراءات كل أسبوع، إلكترونياً على بوابة ركن البراءات. وعلاوة على ذلك، فإن نشر الجريدة الرسمية لمعاهدة البراءات، في سياق المادة 86 من نظام معاهدة البراءات والبند 407(ب) من التعليمات الإدارية، يجري أيضاً بنفس الطريقة، أي على بوابة ركن البراءات.

¹⁵ يرجى الرجوع إلى القاعدة 1.86 من معاهدة البراءات بشأن محتويات الجريدة الرسمية.

¹⁶ المكتب الدولي مسؤول أيضاً عن ترجمة تقرير البحث الدولي إلى اللغة الإنكليزية، إذا لم تتم صياغته بهذه اللغة (القاعدة 1.45 من معاهدة البراءات) أو إلى لغة الإيداع إذا صاغت إدارة البحث الدولي هذا التقرير على أساس الترجمة باللغة الإنكليزية المقدمة من المودع. والمكتب الدولي مسؤول أيضاً عن ترجمة التقرير التمهيدي الدولي بشأن الأهلية للبراءة إلى اللغة الإنكليزية إن لم يكتمل صيغتها (القاعدتان 44(ثانياً) و3 و1.72 من معاهدة البراءات).

¹⁷ على سبيل المثال، في وقت كتابة هذا الوثيقة، تُتاح المواد الإعلامية التالية باللغات المتوفرة:

- نص التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات: الإنكليزية والفرنسية والإسبانية،
- ودليل المودع بناء على معاهدة البراءات (يتم تحديثه كل أسبوع تقريباً): الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية واليابانية،
- ومجموعة الإخطارات الرسمية (جريدة معاهدة البراءات): الإنكليزية والفرنسية،
- والنشرة الإخبارية لمعاهدة البراءات: الإنكليزية، ومقتطفات بالصينية واليابانية والكورية،
- وأدلة المستخدم والمواد التدريبية بناء على النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات: اليابانية والكورية.

النماذج المحتملة لإدخال لغات جديدة

37. من شأن الدراسة أن تحدد مختلف النماذج المحتملة لإدخال لغات جديدة في نظام لاهاي، ووصف آثارها. وعلى نحو بديهي يمكن أن تتراوح هذه النماذج من الإدخال الجزئي أو الكلي للغات الإضافية.

38. ويمكن أن ينطوي الإدخال الجزئي للغات الجديدة، مثلاً، على إدخال عدة لغات لأغراض إيداع طلب دولي مع الحفاظ على النظام الحالي ثلاثي لغات لأغراض التسجيل والتدوين والاتصال والنشر. وعلى وجه الخصوص، سيترجم الطلب الدولي الذي أودع بوحدة من لغات الإيداع الجديدة التي تم إدخالها إلى اللغات الثلاث الحالية، ولكن ليس العكس.

39. ويمثل النموذج الآخر المحتمل في إمكانية إضافة لغات جديدة على قدم المساواة مع اللغات الثلاث الحالية المنصوص عليها في القاعدة 6 من اللوائح المشتركة. ومع ذلك، فإن الحجم الكبير لهذه للترجمات في إطار هذا النهج سيكون أعلى بكثير من جميع النماذج المحتملة وسيزداد بشكل مضاعف مع كل لغة جديدة مضافة.

40. ولتقليل حجم الترجمات، فقد يكون النموذج البديل هو ترجمة التسجيل الدولي إلى لغة جديدة فقط إذا عيّن طرفاً متعاقدًا يعمل مكتبه بتلك اللغة.

41. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر اللغات الإضافية أيضًا على المستخدمين الذين سيتلقون قرارات من مكاتب الأطراف المتعاقدة المعيّنة، بما في ذلك إخطارات الرفض، بأي لغة من اللغات الجديدة المضافة. وفي هذا الصدد، يُشار إلى أن 99 في المائة من إخطارات الرفض التي وردت في عام 2017 كانت في الواقع باللغة الإنكليزية.

الآثار التشغيلية

42. يجب توقع حدوث تأثير كبير على عمليات نظام لاهاي نتيجة لقرار إضافة لغة أو أكثر إلى نظام اللغات الحالي لنظام لاهاي، بغض النظر عن النموذج المختار لإدخالها. وبعد اتخاذ هذا القرار واعتماداً على النموذج المختار، يجب إجراء الاتصالات والتسجيل والتدوين والنشر بجميع اللغات.

43. وتعني لغات إضافية أخرى، على أقل تقدير، أنه يمكن إيداع الطلبات الدولية بأي من هذه اللغات. ويتعين على المكتب الدولي فحص هذه الطلبات باللغة التي أودعت بها، واعتماداً على النموذج المختار، ترجمتها إلى بعض أو كل اللغات الأخرى للتسجيل والنشر.

44. وسيتعين على موظفي الويبو الذين يجرون الفحص ويوفرون الدعم للعملاء أن يكونوا قادرين على العمل بجميع اللغات، بغض النظر عن النموذج المختار، مما سيكون له تأثير مباشر على مستويات التوظيف والموظفين اللازمين.

45. وقد تصبح موارد الترجمة الإضافية ضرورية، والتي يمكن استيعابها إلى حد ما وبمرور الوقت من خلال استخدام أدوات الترجمة الآلية المتطورة. ومع ذلك، سيؤدي إضافة لغة واحدة أو أكثر إلى نظام اللغة الحالي إلى زيادة كبيرة في حجم أعمال الترجمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر أعمال الترجمة المضافة سلباً على أوقات معالجة المعاملات.

الآثار المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات

46. من شأن إدخال لغات جديدة في نظام لاهاي أن يترك عدد من الآثار الكبيرة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. فعلى سبيل المثال، تعمل جميع أدوات تكنولوجيا المعلومات الخارجية والداخلية في ظل نظام لاهاي حاليًا باللغات الثلاث. وستتبع تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات هذه وصيانتها للسماح بالتدوين والنشر والإخطار ونشر المعلومات بجميع اللغات المعنية، بما في ذلك اللغات التي تستخدم الأحرف غير اللاتينية¹⁸.

الآثار المالية

47. من الواقعي توقع أن يكون للعمل اللازم بذله لاستيعاب لغة إضافية أو أكثر إلى جانب اللغات الحالية آثار مالية.

48. وستعنى تلك الآثار المالية، على وجه الخصوص، بالتكاليف المرتبطة باستحداث تكنولوجيا المعلومات، ومزيد من موارد الترجمة، وربما المزيد من الموظفين القادرين على العمل باللغة أو اللغات الجديدة. وعلى المدى القصير، لا يمكن بالضرورة تعويض هذه التكاليف بزيادة الدخل. وعلى سبيل الإشارة فقط، أظهرت التجربة من خلال آخر لغة مضافة في نظام لاهاي، التي هي الإسبانية، أنه في الوقت الحالي رغم تخصيص نسبة 50 في المائة من تكاليف الترجمة للإسبانية، فإن 0.8 في المائة فقط من جميع الطلبات الدولية تودع بهذه اللغة (عام 2017).

49. وإذا كان من الواقعي أن إضافة لغات جديدة إلى نظم لاهاي لابد أن يكون له ثمن، فإنه لا ينبغي إغفال أنه، بسبب طابعها الدولي المتأصل، تُعد أنظمة الويبو العالمية لحماية الملكية مواتية للأنظمة متعددة اللغات، كما هو موضح، على سبيل المثال، من خلال نظام معاهدة البراءات.

50. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة على نحو مماثل إلى السياسة العامة للغات في الويبو فيما يخص وثائق اجتماعات الهيئات الرئيسية للويبو ولجانها ومجموعات العمل، فضلاً عن المنشورات الأساسية والجديدة، مع توسيع نطاق التغطية اللغوية للغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وعلى نحو بارز، أوصت الدول الأعضاء في الويبو في هذا الصدد بإدخال تغطية اللغات الست للأمم المتحدة بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكلفة في إطار إجراءات الترشيد والمراقبة¹⁹.

51. وقد يؤدي زيادة عدد اللغات المستخدمة في النظام العالمي للملكية الفكرية إلى تحسين تجربة العملاء ورضاهم، بالإضافة إلى زيادة استخدام هذا النظام.

52. وينبغي النظر في إضافة لغة واحدة أو أكثر إلى نظام لاهاي بطريقة شاملة، وذلك بتحديد الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها من خلال توسيع نطاق نظام اللغة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من أحدث الاتجاهات في تكنولوجيا الترجمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستلهم هذه الخطوة من السياسة العامة للغات في الويبو (لا سيما فيما يتعلق بالنهج المرحلي ومتطلبات فعالية التكلفة) وأن تنظر في الدروس المستفادة من العمليات المماثلة في إطار نظام معاهدة البراءات. وأخيراً،

¹⁸ معالجة الطلبات الدولية والمعاملات الأخرى، يقوم المكتب الدولي حالياً باستحداث نظام تكنولوجيا المعلومات جديد وأساسي لصالح سجل لاهاي. ويُعد النظام الجديد متعدد اللغات بما في ذلك تلك التي لا تستخدم الأحرف اللاتينية. ووفقاً لخطة المشروع الحالية، من المتوقع أن يبدأ تشغيل نظام لاهاي الجديد لتكنولوجيا المعلومات اعتباراً من نهاية عام 2018.

¹⁹ يُرجى الرجوع إلى الوثائق WO/PBC/21/21، و WO/PBC/21/2، و A/51/14.

يجب مراعاة احتياجات وامتيازات جميع مستخدمي النظام، وخصوصاً توقعاتهم بخصوص ضرورة أن يكون نظام تسجيل التصميم الدولي فعالاً ومنتفعلاً ويستمر في تقديم خدمات عالية الجودة.

[نهاية الوثيقة]